PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**10-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**USD Value Increase Risks the Closure of Pharmaceutical Factories**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Hassan Maher**

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

رفع سعر الدولار يهدد مصانع الأدوية بالتوقف

كتب - حسن ماهر:

حذر عدد من المستثمرين من قرار البنك المركزى مؤخرًا برفع سعر الدولار ٢٠ قرشًا مؤكدين أن تلك الزيادة ستؤثر تأثيرا مباشرًا فى أسعار السلع ومستلزمات الإنتاج وتؤدى حتمًا إلى ارتفاع الأسعار واصفين ذلك بالكارثة.

وأكد المستثمرون أن السياسية النقدية بشكل عام باتت تهدد الصناعة والاستثمار وتكبد الصناع خسائر مادية كبيرة، لافتين إلى أن مصانع الأدوية ربما لن تجد أمامها سوى تحمل الخسائر أو إيقاف إنتاج بعض الأدوية المهمة نظرًا لعدم قدرتهم على التحكم فى أسعار منتجاتهم التى تسعر بشكل جبرى.

وأشاروا إلى أن هذا الارتفاع ربما يمثل فرصة لبعض القطاعات الأخرى على رأسها التصدير ومنظومة أسعار السلع المصدرة بشكل عام، كما يمثل عامل جذب للمستثمرين الأجانب ويرفع من نسب العائد على استثماراتهم.

قال الدكتور، محمد البهى - رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية وعضو هيئة المكتب بغرفة صناعة الأدوية - إن أى زيادة تطرأ على سعر العملة تؤثر فى أسعار السلع ومستلزمات الإنتاج، مضيفاً أن صناعة الأدوية تواجه مشكلة كبيرة فى هذا الشأن كون منتجاتها تسعر تسعيرًا جبريًا وقد ارتفعت التكلفة عشرات المرات فى السابق وتحملها الصناع فى إطار مسئوليتهم الوطنية.

ولفت إلى أن أسعار الأدوية لا يمكن رفع أسعارها بشكل منفرد وتحتاج لقرار من الوزير بتعديل الأسعار، مشيراً إلى أن ٨٠٪ من مدخلات صناعة الأدوية يتم استيرادها من الخارج والارتفاع فى سعر الدولار سيكون له دور مباشر فى التأثير على الأسعار، مضيفاً أن كل زيادة فى أسعار المدخلات يصحبها زيادة فى التكلفة.

وأضاف أن مصانع الأدوية سيكون أمامها حل من اثنين إما أن تتكبد مزيدًا من الخسائر أو إيقاف إنتاج بعض الأدوية التى ستتأثر بارتفاع أسعار بعض الخامات، مشيراً إلى أن الزيادة فى سعر الدولار ستمثل عامل جذب للمستثمر الأجنبى حيث يرتفع العائد على الاستثمارات الأجنبية، كما تصب تلك الزيادة فى مصلحة التصدير ومنظومة أسعار السلع المصدرة.

وأردف أن الأدوية والطاقة والخبز يتم تسعيرهم بشكل جبرى إلا أن الطاقة والخبز يتم تدعيمهم من قبل الدولة بخلاف الأدوية التى تدعم من الصانع نفسه الذى يتحمل الزيادة فى تكلفة المنتج بانخفاض أرباحه أو بتحمل الخسائر كما حدث فى قطاع الأعمال، حيث حققت شركات قطاع الأعمال خسائر تفوق الـ١٥٠ مليون جنيه فى ميزانية العام الماضى.

وتابع أنه تم تقديم رؤساء هذه الشركات إلى النيابة بدعوة إنتاجهم لسلع ذات تكلفة أعلى من سعر البيع ما أضطر البعض إلى أيقاف إنتاج بعض المنتجات خشية المسائلة القانونية، مضيفاً أن المنظومة بحاجة لمراجعة ومن الضرورى تحريك أسعار المنتجات مع هذه الارتفاعات فى أسعار العملات حفاظاً على توافر الأصناف لصالح المرضى وخاصة البسطاء وليس لصالح الشركات.

وأكد المهندس بهاء العادلى - نائب رئيس جمعية مستثمرى بدر وعضو مجلس إدارة شعبة الكابلات باتحاد الصناعات - أن الزيادة فى سعر الدولار ستؤثر على أعمال الصناع والمستثمرى، مضيفاً أن ليس فقط هذا الارتفاع وإنما السياسة النقدية بشكل عام تؤثر فى هذه الأعمال.

وتابع أن التأخير فى تدبير العملة وسياسة الإيداع والصرف بالعملة الأجنبية وعدم استقرار سعر الصرف باتوا يمثلون مشكلة كبيرة وتهديدًا حقيقيًا، مؤكداً أن ارتفاع سعر الدولار سينعكس على أسعار المنتجات بالسوق، مشيراً إلى أن عدم الاستقرار فى سعر الصرف دوما ما يناظره عدم استقرار فى الأسواق ما يصحبه ارتفاع فى الأسعار.